

# اللاجئون العراقيون في سورية

فصل المقداد

الجرحي لحوالي ٧٣٠ عراقي في نفس العام. بالتالي هناك حاجة ماسة لتجهيز مشفين بسعة ٢٠٠ سرير، مع تأسيس عدد من المستوصفات لخدمة حوالي ١,٢ مليون عراقي مع ما يلزم من أدوات ومعدات.

إن التعليم الأساسي في سورية مجاني، بينما كلفة التعليم العالي رمزية عادة مما أدى إلى تزايد أعداد الطلاب والتلاميذ وهذا ما نجم عنه اكتظاظ في المدارس وقاعات الدراسة وقد انعكس هذا سلباً على سوية المعرفة والتعليم والحالة الصحية للتلاميذ والمعلمين. وستسبب عدم القدرة على استيعاب المزيد من التلاميذ إلى ارتفاع نسبة التسرب من المدارس وبالتالي هناك حاجة ماسة لتوسعة المدارس القائمة ولبناء حوالي ١٠٠ مدرسة لاستيعاب كل هؤلاء الطلاب لضمان وقف حالات التسرب مع ضرورة تأمين كل المستلزمات الضرورية وتقدر الكلفة الإجمالية بحوالي ٦٠ مليون دولار أمريكي.

تقدر نسبة العائلات العراقية اللاجئة في سورية التي تفتقر إلى معيل بحوالي ٢٧٪ وفقاً لتقديرات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، إضافة إلى العائلات التي يعيها معيل واحد، غالباً المطلقات والأرامل، لهذا، ومع واقع الحرب في العراق نجم عن هذا أوضاع جديدة لم تكون مألوفاً من قبل في سورية أو في العراق حيث اضطرت الظروف بعض العائلات إلى العمل في الدعارة أو تشجيع

شهدت المنطقة مع بدايات ربيع عام ٢٠٠٣ حركة نزوح كبيرة من العراق إلى بلدان الجوار. وكانت سورية أولى الدول التي شكلت هدفاً لهذا اللجوء نتيجة للعلاقات التاريخية بين الدولتين ولأن الانظمة المعمول بها في سورية لا تتطلب منهم الحصول على تأشيرة دخول.

السنة الماضية وهي تكاليف تتكفل بها الحكومة. كما بات اللاجئون العراقيون يشكلون عبئاً على أسواق العمل بمختلف مجالاته مما زاد في معدلات البطالة في البلد حيث بلغت ١٨٪ في العام ٢٠٠٦.

تتزايد الحاجات الإنسانية الصحية للعراقيين الوافدين خاصة النساء والأطفال وكبار السن حيث تبلغ نسبة الأطفال ما بين ٥ و ١٨ عاماً ٢٤,٥٪. وتوسع الحكومة السورية بما يتوفر لديها من إمكانيات إلى تلبية هذه الاحتياجات بما فيها إجراء العمليات الجراحية اللازمة والعناية الصحية واللقاح ضد الأوبئة وتطعيم الأطفال، علماً بأن الخدمات الصحية والعناية الطبية مجانية في جميع المشافي الحكومية والمستوصفات العامة.

وأدى ذلك إلى أزمة في الرعاية الصحية نتيجة نقص الأسرة الشاغرة في المشافي حيث تقدر تكاليف علاج اللاجئين العراقيين في مستشفيات وزارة التعليم العالي وحدها حوالي ١٦٣ ألف دولار أمريكي للعام ٢٠٠٦ فقط، كما وفرت جمعية الهلال الأحمر السوري العلاج والعمل

وقدمت سورية للاجئين العراقيين ولازالت الرعاية والمساعدة بالرغم من محدودية الإمكانيات المادية. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مطلع العام الحالي ٢٠٠٧ إلى أن عدد العراقيين اللاجئين في سوريا تجاوز ١,٢ مليون في دولة لا يزيد عدد سكانها عن ١٨ مليون نسمة، أي بنسبة ١٥٪. وكان لهذا العدد الكبير من القادمين أثر بالغ على جميع مناحي الحياة في سورية، خصوصاً الخدمات التي توفرها الدولة لمواطنيها حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد الغذائية والعقارات والسلع الأساسية إضافة إلى الضغط الذي يشكله هذا العدد المفاجئ على البنى التحتية والاقتصادية.

لقد أدى الارتفاع المفاجئ في عدد السكان إلى ارتفاع تكاليف جميع مناحي الحياة حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والسلع الرئيسية بنسبة ٣٠٪. كما ارتفعت أسعار العقارات بنسبة ٤٠٪ والإيجارات بنسبة ١٥٠، بينما بلغت الزيادة في نسبة استهلاك المياه ٢١٪ حيث بلغت تكلفة خدمة اللاجئين العراقيين من مياه الشرب والصرف الصحي وحدهم ٦,٨ مليون دولار أمريكي

يسكن العديد من العراقيين اللاجئين في دمشق في حي السيدة زينب





عراقي، مع ضرورة زيادة وتيرة التعاون الدولي وتعزيزه الفعلي لمواجهة الأزمة.

عاتق الشرطة السورية وسلطات حفظ وتطبيق الأمن خلال عام ٢٠٠٦.

بناتها على العمل في هذا المجال، وهو أمر يخالف عادات المجتمعين السوري والعراقي.

■ الأعباء الملقاة على عاتق دول الجوار والتي ترزخ تحت وطء هذه الأعباء

■ إدراك أن أي تدهور في الوضع سيؤدي لا لزيادة عدد المهجرين والنازحين فحسب، بل وإلى تدهور الوضع في المنطقة ككل.

■ الضرورة العاجلة لتوفير الدعم المالي لتغطية تكاليف توفير الخدمات للاجئين العراقيين في سوريا، إضافة إلى بناء القدرات لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية مثل منظمة الهلال الأحمر السوري.

■ الحاجة لتوفير الأموال اللازمة لمشروعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى لمساعدة النازحين واللاجئين في دول الجوار

■ أهمية تقديم المساعدة والتمويل لدعم حق اللاجئين العراقيين والنازحين العراقيين في العودة إلى ديارهم، مع التأكيد على أن حل مشكلة اللاجئين يتمثل في توفير الظروف الملائمة لعودتهم.

الدكتور فيصل المقداد هو نائب وزير الخارجية في الحكومة السورية.

### خاتمة

تشكل أعداد اللاجئين العراقيين كتلة بشرية هائلة مقارنة بعدد سكان المنطقة حيث تقدر بعض الجهات أنها تزيد عن عدد اللاجئين في دول المجتمع الأوروبي مجتمعة مما جعل البنى الاقتصادية والتحتية في سورية ترزخ تحت عبء كبير، إضافة إلى امتداد تأثيراتها السلبية على واقع الخدمات الاجتماعية والصحية.

وقد بلغت قيمة المعونات والمساعدات التي قدمتها سورية للاجئين العراقيين على أراضيها خلال السنتين الماضيتين فقط (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) حوالي ١٦٢ مليون دولار أمريكي، ومن المقدر في ضوء استمرار ارتفاع أعداد اللاجئين العراقيين القادمين إلى أن تبلغ تكلفة دعم ومساعدة اللاجئين العراقيين خلال السنتين القادمتين أكثر من ٢٥٦ مليون دولار أمريكي للمتابعة في الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والصحية والتعليمية.

ومن الضروري برأينا اعتراف المجتمع الدولي بما يلي:

■ ضرورة إيجاد حلول سياسية للأزمة في العراق.

■ إقرار المجتمع الدولي بوجود هذه الأزمة الملتهبة والملحة الناجمة عن الأوضاع الراهنة في العراق والتي تسببت في تشرد ونزوح أكثر من ٤ ملايين

كما أدت الظروف المعيشية القاسية إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال وبالتالي التسرب من المدارس إضافة إلى دواعي الأمن والسلامة الناجمة بسبب عدم توفر المراكز الثقافية والترفيهية الكافية أو رياض الأطفال والملاعب. وهناك حاجة ماسة أيضاً لتوفير العناية المناسبة لكبار السن، سواء كانت الطبية منها أو الاجتماعية، إضافة إلى توفير العناية والرعاية للمعاقين من الوافدين تعود أسباب أكثر من ثلثها إلى إصابات الحرب. وبالتالي هناك حاجة ماسة إلى دعم هذه العائلات المحتاجة وتأسيس دور لرعاية ضحايا الحرب والتهجير وكبار السن والأطفال خصوصاً الأيتام منهم، إضافة إلى دور رعاية المعاقين وتوفير المرافق اللازمة لهم. وبالطبع، يتطلب مثل هذا الأمر تدريب أطر بشرية للتعامل مع هذه الفئات لتوفير الرعاية الجسدية والنفسية والاجتماعية وإعادة تأهيلهم في مجتمعاتهم الأصلية بعد انتهاء الحرب واستقرار الأوضاع.

أدى الاكتظاظ السكاني وتدني مستوى المعيشة إلى ارتفاع نسبة الجريمة بما يزيد عن ٢٠٪ في أماكن تواجدهم، إضافة إلى ظاهرة بروز أنواع جديدة من الجرائم لم تكن مأروفة من قبل سواء لدى المجتمع العراقي أو السوري مثل الخطف وطلب الفدية والابتزاز، إضافة إلى تورط الجريمة المنظمة في أعمال الدعارة والقتل والترويع. وقد بلغت الزيادة في نفقات حفظ الأمن أكثر من ١٥ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى تزايد الأعباء الأمنية الملقاة على